Association of Environmental Law Lecturers in Middle East and North African Universities

جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

LRTDC

مختبر الأبحاث حول الانتقال الديمقراطي المقارن
Laboratory for Research on Comparative Democratic Transition

مختبر البحث: قانون الأعمال
جامعة الحسن الأول بسطات
Labo de Recherche: Droit des Affaires
université hassan 1er settat

كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات
FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES ET POLITIQUES SETTAT

جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER

تنظم كلية العلوم القانونية والسياسية وجامعة الحسن الأول بسطات

بتعاون مع مختبر البحث قانون الأعمال

ومختبر الأبحاث حول الانتقال الديمقراطي المقارن

وجمعية محاضري القانون البيئي بجامعات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مؤتمر شمال إفريقيا الدولي الأول
حول البيئة والمتغيرات المناخية

North Africa's First International Conference on Environment and Climate Change

الأربعاء 16 أكتوبر 2024

الـورقـة الـتـقـديـمـيـة

أصبحت الاكراهات المناخية واقعا معاشا ملازما لحياة الإنسان في كل أرجاء المعمور بكل ما تحمله من تهديدات تمس التوازنات البيئية الطبيعية والبشرية وأزمات تعصف بالأمن والاستقرار المجتمعي، بل إن التدهور المستمر في المنظومة البيئية وما تبعها من تغيرات مناخية ولد وعيا بضرورة التدخل الفوري وحتميته لدى المواطنين و لدى صناع القرار السياسي واهتماما كبيرا من قبل الباحثين والعلماء بمختلف تخصصاتهم وعلى كافة المستويات محليا، وطنيا، جهويا ودوليا.

تجسد هذا الاهتمام حينما تم توسيع قواعد القانون الدولي البيئي في اتجاه عولمة الإشكالات البيئية واحتواء مخاطر التغيرات المناخية من خلال مؤتمر ستوكهولم بالسويد لعام 1972 باعتباره المحطة الأولى العاكسة لاهتمام المنتظم الدولي بحماية البيئة، ثم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمعروف كذلك باسم " قمة الأرض" في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 الذي أبرز كيف أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة مترابطة ببعضها البعض وتنشأ معا. علاوة على ذلك، لم يشكل إنتاج جدول أعمال واسع للعمل الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية الهدف الرئيسي لمؤتمر ريو دي جانيرو فحسب، بل اعتمد كذلك في كافة مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة وقممها العالمية المتلاحقة والتي أصدرت في عام 2015 أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

يأخذ الاهتمام بقضايا البيئة والتغيرات المناخية بُعداً آخر، أكثر راهنية على مستوى الدول الافريقية بما أن هذه القارة هي الأكثر عرضة للتداعيات السلبية لتدهور الوضع البيئي المتمثلة في ندرة التساقطات وعدم انتظامها، والجفاف الحاد، وندرة المياه، وانجراف التربة، وتلوث الهواء وغيرها. وأمام هذا الوضع، اعتمد الاتحاد الإفريقي "**أجندة إفريقيا 2063**" في يناير 2015 تحت شعار " **إفريقيا التي نريد**". وتعتبر هذه الأجندة رؤية جديدة للنمو الشامل والتنمية المستدامة بالقارة، وكان من بين طموحاتها وتطلعاتها مساهمة إفريقيا في الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة للقارة، ومواصلة الدفاع عن مواقفها ومصالحها بشأن تغير المناخ من خلال دعم الابتكار والبيئة التكنولوجية والموارد المالية والتقنية وتشجيع الصناعات الصديقة للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك،

علما أن القارة السوداء تتحمل العبء الأكبر من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، رغم أنها في الوقت الحاضر تقذف أقل من 5 % من انبعاثات الكربون العالمية. كما تتطلع هذه الأجندة إلى أن تستخدم الدول الإفريقية الموارد الطبيعية وفي مقدمتها الماء على نحو منصف ومستدام، باعتباره أحد الموارد المحددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأقرت هذه الأجندة كذلك مجموعة من الإجراءات والآليات الكفيلة بتحقيق تطلعاتها على مختلف المستويات بما فيها التعليم، وإدارة الموارد، والزراعة والاقتصاد البيئي.

وتلعب دول شمال إفريقيا في إطار هذه الأجندة الإفريقية أدوارا طلائعية في الحفاظ على البيئة ومكافحة التغيرات المناخية عبر انضمامها في السنوات الأخيرة إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية ذات الارتباط . كما اتخذت هذه الدول خطوات مهمة لتطوير وتنفيذ سياسات وتشريعات وطنية لحماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية، إذ شملت وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمواجهة التغيرات المناخية وحماية الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة ، فإن الحاجة لازالت ماسة إلى تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي والدولي، وتعزيز القدرات وتوفير الموارد لدول شمال أفريقيا وخصوصا في مجالات إدارة الموارد المائية المشتركة، وتبادل التكنولوجيا البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي الإقليمي في علاقتها الجدلية مع أهداف التنمية المستدامة التي يمكن قياس مدى تحققها عبر وضعية إنفاذ أجندة 2030 وحصولها على التمويل الكافي باعتباره من التحديات الكبرى الواردة في التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2024.

ورغم الزخم التشريعي والتنظيمي الذي تعرفه دول شمال افريقيا فيما يخص الحفاظ على البيئة والتغيرات المناخية فيما يتعلق بالماء والهواء، إلا أن هناك مجموع من المجالات لازالت تفتقد لنصوص قانونية تكفل لها الحماية، نذكر على سبيل المثال غياب قوانين خاصة بالتربة في أغلبها رغم الضرورة الملحة لهذا الأمر في القانون الداخلي لهذه الدول التي تعاني من تدهور بيئي خطير على مستوى التربة نتيجة الاستنزاف والتصحر والتلوث.

كما أن الأنظمة القانونية لدول شمال افريقيا لا تتضمن نصوصا قانونيا تقنن التقاضي المناخي والبيئي، وهو ما يعوق نشاط المجتمع المدني في رصد وتوثيق التلوث البيئي والانتهاكات البيئية، وتقديم الشكاوى إلى السلطات المعنية أو إلى المحاكم في حال عدم اتخاذ الإجراءات الناجعة.

وفي هذا السياق، يندرج تنظيم مؤتمر شمال إفريقيا الدولي الأول حول موضوع "حماية المنظومة البيئية بين الإكراهات المناخية ومستلزمات التنمية المستدامة"، المزمع تنظيمه من قبل تنظم كلية العلوم القانونية والسياسية وجامعة الحسن الأول بسطات ، بتعاون مع مختبر البحث قانون الأعمال، ومختبر الأبحاث حول الانتقال الديمقراطي المقارن، وجمعية محاضري القانون البيئي بجامعات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمؤسسة الألمانية هانس زايدل، في إطار تعميق النقاش الجاد والمسؤول بين نساء ورجال السياسة والباحثين الأكاديميين والفعاليات الاقتصادية والمدنية بهدف إخضاع تجربة دول شمال افريقيا في مجال الحفاظ على البيئة ومواجهة التغيرات المناخية للتقييم والتحليل الموضوعي وذلك من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

1) **الإطار المعياري لحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية بين التضخم التشريعي وهشاشة الفعلية:**

- المعيارية الدولية لحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية (فقها وتشريعا وقضاء) ؛
- المعيارية الاقليمية والوطنية لحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية (درجات ومستويات المطابقة مع المقتضيات القانونية الدولية، فعالية القوانين، افتحاص القانون البيئي .....) ؛
- المنازعات البيئة والمناخية على المستوى الدولي.

2) **السياسة الدولية والإقليمية لحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية: الطريق الشائك نحو تحقيق التو افق:**

- التعاون الإقليمي والشراكات بين القطاع العام والخاص: الرقمنة وتكنولوجيا الطاقات المتجددة... ؛
- التمويل البيئي والمناخي ؛
- تقييم مخرجات مؤتمرات الأطراف الأممية: تشخيص لواقع الحال واستشراف مستقبل عادل ..... ؛
- حماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية وأهداف التنمية المستدامة؛
- دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة: الفرص والإكراهات.

3) الماء والهواء والتربة كمرتكزات حيوية لحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية:

- الإطار القانوني الدولي للماء والهواء والتربة؛
- الاطار القانوني الإقليمي والوطني المتعلق بالماء والهواء وضرورة اعتماد قانون منظم للتربة على شاكلة الاطار القانوني الدولي للماء والهواء والتربة؛
- المنازعات القانونية في مجال الماء والهواء ؛
- السياسات العمومية الاقليمية والوطنية للماء والهواء والتربة؛
- دور الفاعل الأكاديمي في التحسيس بقضايا حماية الماء والهواء والتربة تدرسا وبحثا ؛
- دول الفاعل الجمعوي في التر افع على قضايا الماء والهواء والتربة.

تـواريـخ مـهمـة

- تاريخ المؤتمر: الأربعاء 16 أكتوبر 2024

مكان انعقاد المؤتمر:

المدرج الرئيسي بكلية العلوم القانونية والسياسية بسطات، جامعة الحسن الأول .

اللجنة التنظيمية

- الدكتور عبد اللطيف مكرم، رئيس جامعة الحسن الأول بسطات؛
- الدكتورة حسنة كجي، عميدة كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات، جامعة الحسن الأول؛
- الدكتور عبد الجبار عراش، مدير مختبر البحث الانتقال الديمقراطي المقارن بجامعة الحسن الأول سطات؛
- الدكتور رياض فخري، مدير مختبر البحث قانون الأعمال بجامعة الحسن الأول سطات؛
- الدكتور يونس الأزرق الحسوني، عضو مختبر البحث قانون الأعمال بجامعة الحسن الأول سطات ؛
- الدكتور رشيد الطاهر، عضو مختبر البحث قانون الأعمال بجامعة الحسن الأول سطات؛
- الدكتور جواد خربوش، عضو مختبر البحث قانون الأعمال بجامعة الحسن الأول سطات.

اللجنة العلمية للمؤتمر

- الدكتورعبد اللطيف مكرم، رئيس جامعة الحسن الأول بسطات؛
- الدكتورة حسنة كجي، عميدة كليةالعلوم القانونية والسياسية بسطات، جامعة الحسن الأول؛
- الدكتور المحجوب الهيبة، أستاذ جامعي وعضو لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومستشاردولي في مجالات قانون البيئة وحقوق الانسان؛
- الدكتورة باتريشيا مبوتي، مديرة القسم القانوني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- الدكتورة داميلولا أولوي، رئيس جمعية محاضري القانون البيئي بجامعات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؛
- الدكتور هرالد كيلينسكي، الوكالة الفيدرالية للبيئة – وكالة البيئة الألمانية ؛
- الدكتور أوليفر سي. روبل، مركز فراونهوفر للإدارة الدولية و اقتصاد المعرفة IMWسوزان كارامينيان ؛
- الدكتور أيمن الشرقاوي، مدير مركز الحسن الثاني الدولي للتكوين في مجال البيئة ومنسق جائزة محمد السادس للمناخ والاستدامة؛
- الدكتور عبد الجبار عراش، مدير مختبر البحث الانتقال الديمقراطي المقارن بجامعة الحسن الأول سطات؛
- الدكتورر‌ياض فخري، مدير مختبر البحث قانون الأعمال بجامعة الحسن الأول سطات؛
- الدكتوريونس الأزرق الحسوني، عضو مختبر البحث قانون الأعمال بجامعة الحسن الأول سطات ؛
- الدكتورة سميرة إدلالن، أستاذة بجامعة القاضي عياض ؛
- الدكتورإبراهيم كومغار، أستاذ بجامعة ابن زهر أكادير .